

علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

أنس عبدالقادر عامر، رزق الله مصباح رزق الله، جمال محمد الفيتوري

جامعة بنغازي – ليبيا

*Corresponding Author: anas.amer@uob.edu.ly

Received 30/04/2026 - Accepted 22/05/2026 - Available online 30/06/2026

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف حوكمة الشركات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الخارجية في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث جمعت بيانات ميدانية عبر استبيان موجه إلى 89 مشاركاً من أعضاء ورؤساء مجالس الإدارة، ومديري وموظفي إدارات المراجعة الداخلية والمخاطر، ورؤساء الأقسام والمحاسبين في الفروع والإدارات الرئيسية. تم تحليل البيانات ببرنامج SPSS، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة، مما يؤكد دورها الحيوي في تعزيز الحوكمة المؤسسية وتحسين الأداء والرقابة، كما تبين أنها تدعم مجلس الإدارة بمعلومات دقيقة لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، وتعزز تفاعل لجان المراجعة لرفع كفاءة الضوابط الداخلية، وتساهم في تعاون مع المراجعة الخارجية لتقليل التكرار وتحسين إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بتعزيز دور مجلس الإدارة في متابعة نتائج المراجعة وتطبيق توصياتها، وتحسين جودة التقارير، وتقوية التنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية، وتدريب المراجعين وأعضاء الحوكمة، وتطوير نظم الرقابة، والتأكيد على استقلاليتها، وتفعيل التغذية الراجعة المستمرة للتحسين.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الخارجية، المصارف الليبية.

THE RELATIONSHIP BETWEEN THE QUALITY OF INTERNAL AUDITING AND CORPORATE GOVERNANCE PARTS: A FIELD STUDY ON THE LIBYAN COMMERCIAL BANKS

ANAS AUBDULGADER AMMER¹, REZGALLA MUSBAH REZGALLA
ABDALLA¹, JAMAL MOHAMED ALFIETORY¹

¹ Faculty of Economics and Political Science, Benghazi University, Benghazi, Libya

*Corresponding Author: anas.amer@uob.edu.ly

Received 30/04/2026 - Accepted 22/05/2026 - Available online 30/06/2026

Abstract: This study aimed to investigate the relationship between internal audit quality and corporate governance parties, represented by the board of directors, audit committees, and external audit, in commercial banks operating in Benghazi. It adopted the descriptive-analytical approach, collecting field data via a questionnaire distributed to 89 participants including board members and presidents, internal audit and risk department managers and employees, department heads, and accountants in branches and main departments. Data were analyzed using SPSS software, revealing a relationship between internal audit quality and all governance parties, confirming its vital role in enhancing institutional governance, improving performance, and control. It supports the board with accurate information for effective strategic decisions, enhances interaction with audit committees to improve internal controls' efficiency, and contributes to collaboration with external audit to reduce duplication and enhance risk management.

The study recommended strengthening the board's role in following up internal audit results and implementing recommendations, improving report quality, enhancing coordination between internal and external audits, training auditors and governance members, developing control systems, emphasizing its independence, and activating continuous feedback for institutional improvement.

Keywords: Internal Audit Quality, Board of Directors, Audit Committees, External Audit, Libyan Commercial Banks.

1. المقدمة

إن آليات حوكمة الشركات، كمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية، من أهم ركائزها، حيث يعد مجلس الإدارة آلية رقابية داخلية حاسمة، لأنه يلعب دوراً مهماً في الحد من مشاكل الوكالة، مثل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية، ووفقاً لمنظور الوكالة، تعتمد فعالية المجلس كآلية رقابية على مدى استقلالية أعضائه، كما تعمل لجان المراجعة كإحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة مع المراجع الخارجي، كأداة مهمة لتعزيز الرقابة والإشراف على آليات الحوكمة الشاملة للشركة، مع التركيز على جودة المراجعة ودورها في دعم فعالية الحوكمة (Zehria & Zgarni, 2020). وذلك كون جودة المراجعة الداخلية من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز فاعلية الأنظمة الإدارية والمالية داخل المؤسسات، حيث تلعب دوراً هاماً في تحسين الحوكمة وضمان الشفافية والمساءلة؛ فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى المهني والحيادي الذي يتمتع به فريق المراجعة الداخلية، وقدرته على تقديم تقييمات دقيقة وموثوقة تساهم في تحسين الأداء المؤسسي. ولتقييم هذه الجودة، يجب أن تلتزم المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية المعترف بها عالمياً، التي تساهم في تعزيز الكفاءة والمصادقية في عمل المراجعين، وقد أكد معهد المراجعين الداخليين في معاييرهم الدولية على أن المراجعة الداخلية تعد من الركائز الأساسية التي تضمن فاعلية الأداء داخل المؤسسات، حيث تهدف إلى تقديم تقييم موضوعي ومستقل لضمان كفاءة وفعالية الأنظمة المالية والإدارية، وفقاً لأعلى معايير النزاهة والاحترافية، كما تركز هذه المعايير على الاستقلالية والموضوعية والكفاءة، بما يعزز الحوكمة الرشيدة ويحقق أهداف المنظمة، ومع تطور علم الإدارة وظهور الثورة الصناعية وزيادة المنافسة، أصبحت الجودة مطلباً أساسياً في كافة مجالات العمل المهني، بما في ذلك المراجعة الداخلية (توام، 2022). لذلك تهدف الدراسة الحالية بشكل عام إلى دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة بنغازي.

إن الاتجاه الحديث في المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة يواجه عدة تحديات، أبرزها القدرة على تقييم وتحسين فاعلية كل من عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، هذا الاتجاه يحث على الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية ضرورة معرفة علاقة جودة وظيفة المراجعة الداخلية بأطراف الحوكمة، ومن تلك الأطراف مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين عند تنفيذ إجراءات المراجعة، كما تشمل هذه الأطراف لجان المراجعة، التي تعتبر من أهم الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية لما لها من دور في اختيار وتعيين المراجعين الداخليين (باشيخ و بلفقيه، 2014).

حيث إن جودة إدارة المراجعة الداخلية، التي تتسم بالمؤهلات العلمية والشهادات المهنية المتقدمة مثل CIA أو CPA، والتدريب المستمر، والخبرة العملية الواسعة، والمعرفة الشاملة بعمليات الشركة، والاستقلال التنظيمي الكامل، وعدم الاشتراك في الأعمال التنفيذية، ووجود دليل إجرائي محدث للمراجعة الداخلية، ونظام رقابة جودة أدائها المنتظم، تعد عاملاً مهماً في تأكيد مبادئ حوكمة الشركات (مليجي، 2013). وبناءً على ما تقدم، تتمثل الإشكالية الرئيسية في تسليط الضوء على علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف الحوكمة، ضمن البيئة المصرفية الليبية، ومن هنا يُطرح التساؤل الرئيسي الأول وهو هل توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية؟ والذي انبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية؟
2. هل توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية؟
3. هل توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية؟
- 4.

والتساؤل الرئيسي الثاني وهو هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية؟ والذي انبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

- س1: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير ملكية المصرف؟
- س2: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي؟
- س3: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير التخصص؟
- س4: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير الوظيفة الحالية؟

- س5: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الخبرة في مجال العمل؟
- س6: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الحصول على دورات تدريبية؟

وعليه يتمثل الهدف الرئيسي الأول للدراسة: في التعرف على علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات المتمثلة في (مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الخارجية)، بينما تتمثل الأهداف الفرعية للهدف الرئيسي الأول في الآتي:

- أ. التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة.
- ب. التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة.
- ت. التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ويتمثل الهدف الرئيسي الثاني للدراسة: في التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية بينما تمثلت الأهداف الفرعية للهدف الرئيسي الثاني في الآتي:

- أ. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير ملكية المصرف.
- ب. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- ت. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير التخصص.
- ث. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية.
- ج. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الخبرة في مجال العمل.
- ح. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الحصول على دورات تدريبية.

2. الدراسات السابقة

دراسة عيسى (2008) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية، والتحقق عملياً مما إذا كان لتحسين جودة هذه الوظيفة أثر إيجابي في رفع جودة حوكمة الشركات في مصر. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن رفع مستوى تأهيل المراجعين الداخليين من خلال زيادة المستوى التعليمي، وتعزيز الخبرة المهنية، وكثافة التدريب والتأهيل، يؤدي إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية. كما تبين أن زيادة درجة استقلالية المراجعة الداخلية تسهم في رفع كفاءتها، مما يؤدي بدوره إلى إحكام الرقابة على المنشأة وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها. كذلك أوضحت النتائج أن تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يعزز من التفاعل الإيجابي بين مختلف أطراف حوكمة الشركات، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على جودة تطبيق مبادئ الحوكمة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المصرية، من خلال إلزام هيئة سوق المال بوجود قسم مستقل للمراجعة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة، أسوة بما هو معمول به في الأسواق المالية العالمية. وأوصت أيضاً بضرورة ضمان توافر مقومات جودة وظيفة المراجعة الداخلية، من حيث الكفاءة، والموضوعية، وجودة الأداء، والتفاعل الفعال مع باقي أطراف الحوكمة، إلى جانب إجراء فحص دوري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية من قبل جهات خارجية ذات خبرة، مثل المراجعين الخارجيين، لضمان أدائها بمستوى عالٍ من الجودة والمصداقية.

وهدف دراسة بلفقيه وباشيخ، (2014) إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. توصلت النتائج إلى أن عامل "كفاءة المراجع الداخلي" هو الأهم في التأثير على جودة المراجعة الداخلية بما يسهم في تحسين حوكمة الشركات، يليه عامل "جودة تنفيذ المهام"، ثم عامل "الموضوعية والاستقلالية". كما بينت الدراسة أن الخبرة المهنية والشهادات المهنية للمراجع الداخلي تُعد من أبرز المحددات المؤثرة في كفاءته، وأن رفع تقارير المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة يعزز من موضوعيته واستقلاليته، كذلك أظهرت النتائج أن وجود خطة لتقييم الأداء ودعم الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية يمثلان عاملين أساسيين في تحسين جودة أدائها. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج منهج دراسي متخصص في المراجعة الداخلية الحديثة ضمن البرامج الجامعية السعودية، والإسراع في تفعيل الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، بالإضافة إلى تطوير برامج تدريبية ومهنية مستمرة لرفع الكفاءة العلمية والعملية للممارسين، وعقد مؤتمرات وندوات متخصصة لزيادة الوعي بأهمية المراجعة الداخلية لدى الجهات المعنية. دراسة بلخادم (2016) يتجلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لدراسة المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالمراجعة الداخلية والحوكمة، بينما استخدم منهج دراسة الحالة في الجانب العملي للتحليل، أظهرت نتائج الدراسة أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط بشكل مباشر بتحسين حوكمة الشركات، من خلال تعزيز فعالية نظم

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة للإدارة بكافة مستوياتها، مما يساهم في حماية حقوق الأطراف المستفيدة. كما تبين أن غياب لجنة مراجعة مستقلة يؤثر سلباً على تفعيل آليات الحوكمة، بينما يدعم توفير الخبرة المهنية، والتدريب المستمر، والموارد اللازمة للمدققين الداخليين تعزيز جودة المراجعة الداخلية وتفاعلها الإيجابي مع مبادئ الحوكمة. وتؤكد النتائج على ضرورة إخضاع عمل المراجعين الداخليين لتقويم مستمر، وإنشاء لجان مراجعة من أعضاء غير تنفيذيين لضمان استقلالية المراجعة وتحسين موثوقية التقارير المالية ودقة المعلومات المقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز جودة المراجعة الداخلية من خلال تطوير قدرات المراجع الداخلي مهنيًا ومعرفيًا بشكل مستمر لمواكبة المعايير والأنظمة الحديثة، وإخضاع أدائه لتقويم دوري لتحديد نقاط القوة والضعف، مع توفير الدعم والإمكانات اللازمة من الإدارة العليا، وإنشاء لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للإشراف على عمل المراجعة الداخلية وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها، وضمان استقلالية المراجعين الداخلي والخارجي، بما يساهم في تعزيز دقة وموضوعية التقارير المالية، وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، وضمان الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة.

دراسة (Drogas et al., 2016) تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين حوكمة الشركات ووظيفة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة في اليونان، باستخدام استبيان وتحليل الانحدار. أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات ترتبط إيجابيًا بالدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وجودتها وأداء لجنة المراجعة. كما أكد المشاركون أن المراجعة الداخلية تضيف قيمة للمؤسسة ضمن إطار حوكمة أوسع. وأظهرت النتائج أن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في الشؤون الاستراتيجية يحتاج لمزيد من الاهتمام لتعزيز الالتزام بالاستراتيجيات الإدارية. كما بينت الدراسة أن أهم المتغيرات المرتبطة بحوكمة الشركات هي لجنة المراجعة، تليها جودة المراجعة الداخلية، فيما يعد الدور الاستشاري الأقل ارتباطًا نظرًا لحدائق تطبيقه. وجد أعلى ارتباط إيجابي بين لجنة المراجعة والدور الاستشاري الموجه نحو الإدارة، ما يشير إلى مساهمة هذا الدور في تعزيز أداء اللجنة، وتتوافق نتائج البحث مع الأدبيات السابقة، حيث أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات ولجنة المراجعة أعلى ارتباط إيجابي، بما يتماشى مع قانون ساربنز-أوكسلي (2002) وتقدير KPMG (2006).

3. علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات

تعتبر جودة المراجعة الداخلية عنصراً أساسياً في تعزيز الرقابة داخل الشركات ودعم الحوكمة من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية وضبط الأداء، مستفيدة من استقلالها عن الإدارة التنفيذية. ويتجلى دور جودة المراجعة الداخلية في عدد من المهام المحورية، أهمها بحسب (محمد، 2022) ما يلي:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية وقياس مدى إمكانية الاعتماد عليه في حماية أصول الشركة وتحقيق أهدافها.
- تقديم التوصيات للإدارة التنفيذية بشأن نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية بما يساهم في تطويره.
- متابعة التزام العاملين بالإجراءات الرقابية المطبقة داخل الشركة.
- مراجعة مختلف الأنشطة والتأكد من توافقها مع السياسات المعتمدة، مع إمكانية الاستعانة بخبرات متخصصة عند الحاجة.
- التحقق من التزام الموظفين بالقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة للعمل.
- الإسهام في رفع مستوى التحكم المؤسسي من خلال تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.
- تعزيز القدرة على التصدي لأوجه القصور، بما في ذلك حالات الفساد أو التعثر الناتجة عن ضعف جودة المراجعة الداخلية.

يعد مجلس الإدارة والإدارة العليا من الأطراف الأساسية في حوكمة الشركات، حيث يلعبان دوراً فعالاً في تعزيز جودة الحوكمة من خلال تأثيرهما على باقي الأطراف المعنية. لذلك يعتبر التفاعل بين وظيفة المراجعة الداخلية والإدارة أمراً ضرورياً، حيث ينبغي تزويد الإدارة بنتائج تقييم المخاطر ومراجعة نظام الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك يتطلب الأمر الإفصاح الدوري من الإدارة عن الأنشطة المنفذة، والصلاحيات، والمسؤوليات، وما تحقق من أهداف الخطة الموضوعية. وقد أصبح مجلس الإدارة يعتمد بشكل متزايد على وظيفة المراجعة الداخلية لتحسين عمليات حوكمة الشركات، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه المراجعون الداخليون في تقديم خدمات التأكيد والاستشارات وإدارة المخاطر. هذا التعاون يعزز من فعالية الحوكمة ويعكس التزام الإدارة بتحقيق الشفافية والكفاءة في جميع أنشطتها (بوشمبة، 2018). والجدير بالذكر أن جودة المراجعة الداخلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجلس الإدارة، إذ يتولى الإشراف على استقلاليتها وتحديد نطاق عملها بما يضمن فاعلية الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، ويساهم مجلس الإدارة، من خلال لجنة المراجعة، في تعزيز جودة المراجعة الداخلية عبر متابعة التقارير وتقييم الأداء، مما يساعد على تقليل فجوة التوقعات بين الإدارة والمراجعين، كما تؤثر خصائص مجلس الإدارة، مثل حجمه وتوافر الخبرات المالية لدى أعضائه، تأثيراً إيجابياً في كفاءة وتحسين جودة المراجعة الداخلية، وتدعم هذه العلاقة دور المجلس في تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

تعتبر لجنة المراجعة جزءاً أساسياً من هيكل الحوكمة، حيث تقوم بالعديد من المسؤوليات الإشرافية التي تضمن إعداد التقارير المالية بدقة، وتعمل هذه اللجنة على تقييم وضمان قوة نظام الرقابة الداخلية وأساليبه، وتقوم بإعداد التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية. بالإضافة إلى ذلك تتعاون اللجنة مع المراجعين الخارجيين لمناقشة الملاحظات الواردة في تقاريرهم حول القوائم المالية، كما تشارك في عملية تعيين المراجعين الداخليين وتضمن أن نشاطهم يتماشى مع المعايير المهنية المعترف بها. وتقوم اللجنة أيضاً بمناقشة مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في تحسين أداء المؤسسة، وتسعى لجنة المراجعة إلى تعزيز الاتصالات بين المراجعين الداخليين والخارجيين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، مما يساهم في رفع مستوى تحقيق أهداف وظيفة المراجعة الداخلية، ويعد هذا التعاون أحد المصادر الرئيسية التي تساعد اللجنة في ضمان حوكمة الشركات من خلال اعتمادها المتزايد على وظيفة المراجعة الداخلية كأحد الدعائم الأساسية، وتساهم بدورها في تحقيق أداء جيد وإدارة رشيدة وحماية مصالح المؤسسة، ومع ذلك فإن

غياب لجنة المراجعة في أي مؤسسة يشير إلى عدم إدراك مجلس الإدارة لأهمية هذه اللجنة ودورها الإيجابي في تعزيز الرقابة وتحقيق الإفصاح والمصادقية والشفافية في المعلومات المالية، بالتالي يعتبر وجود لجنة المراجعة ضرورة ملحة لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال، وبدونها قد تتعرض المؤسسة لمخاطر كبيرة تؤثر سلباً على أدائها وثقة المستثمرين، وتعمل هذه اللجنة على تحسين أداء المراجعة الداخلية، حيث تدعم فعاليتها مما يضمن الالتزام بالمعايير (يوسف، 2019). بالتالي نجد أن جودة المراجعة الداخلية، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية والاستقلالية والموضوعية، تعزز فعالية لجنة المراجعة باعتبارها حلقة وصل مهمة، وتمكنها من أداء مهامها الرقابية بكفاءة عالية، إذ توفر هذه الجودة للجنة بيانات دقيقة وموثوقة تساعد في مراجعة التقارير المالية، تقييم نظم الرقابة الداخلية، وكشف المخاطر المحتملة، مما يعزز ثقة الإدارة العليا والمساهمين في الشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى ذلك، تسهم جودة المراجعة الداخلية في دعم اللجنة بتوصيات عملية تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية الاستراتيجية، بما يحقق تحسين الأداء العام. إن المراجعة الداخلية تتداخل مع المراجعة الخارجية بشكل وثيق، حيث تعتمد الأخيرة بشكل كبير على جودة الأولى، كما أن وجود نظام مراقبة داخلي فعال يسهل عملية المراجعة الخارجية، مما يعزز مصداقية المعلومات المحاسبية. فعندما ينفذ المراجع الخارجي مهامه بكفاءة ويكون ملتزماً بأدواره ومسؤولياته، سيسهم ذلك في تحسين الإدارة المؤسسية. ويعد هذا التكامل بين المراجعتين ضرورياً لنجاح المؤسسة وازدهارها، مما يضمن استمراريتها في بيئة تنافسية. إن الاهتمام بتكامل المراجعتين داخلياً وخارجياً له آثاره الإيجابية في رفع جودة المعلومات المالية ويعزز الثقة فيها، مما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية. وبالتالي يمكن اعتبار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية أمراً حيوياً لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات. كما تسهم المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية أنظمة المراقبة، مما يؤثر إيجابياً على دقة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها. وعلى الرغم من ذلك تعاني العديد من المؤسسات من ثغرات في أنظمتها، مما يؤدي إلى نقص في المعلومات ويزيد العبء على صناع القرار. لذلك من الضروري تنفيذ إصلاحات شاملة في الهيكل التنظيمي وأنظمة المراقبة وتعزيز دور المراجعة بجميع أنواعها (بوتين، 2003).

ونظراً لكون جودة المراجعة الداخلية تعني بتوافر الخصائص التالية في المراجعين الداخليين: الاستقلالية، الموضوعية، وبذل العناية وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية المهنية والدولية وتوصيات قانون ساربينز أوكسلي؛ فإنها تعد أحد أهم آليات الحوكمة الداخلية. ويتمثل دورها في تفعيل وتطبيق الحوكمة عند قيام المراجعين الداخليين بأداء مهامهم المختلفة ابتداءً من تخطيط عملية المراجعة الداخلية وتقييم وتدعيم نظم الرقابة الداخلية وصولاً لكتابة تقارير إدارة المراجعة الداخلية، والالتزام بمعايير الأداء المهني وقواعد وآداب السلوك الأخلاقي، بهدف مساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة في تحقيق أهدافهم من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم مراجعتها (عامر، 2020).

ويتبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها قد تناول العلاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، ولكنها غالباً ما ركزت على جوانب جزئية من هذه العلاقة، دون أن تتطرق إلى تحليل متكامل للعلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة المختلفة، ففي حين تناولت بعض الدراسات دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة بشكل عام، فإنها لم تركز على التفاعل التكاملي بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الخارجية في إطار واحد شامل، كما أن معظم التحليلات السابقة لم تأخذ في الاعتبار الجوانب المهنية للمراجعة الداخلية، بما في ذلك الاستقلالية والخبرة والكفاءة والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، وهو ما يمثل جوهر فعالية هذه الوظيفة في دعم الحوكمة، وما يميز هذه الدراسة الحالية هو تركيزها على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والأطراف الحوكمة الثلاثة مجتمعة، وأنها من الدراسات النادرة التي أقيمت في البيئة الليبية حسب علم الباحثين.

4. فرضيات الدراسة

بناءً على ما سبق، خصص هذا القسم من الدراسة لاستعراض الفرضيات المقترحة للاختبار. تعتمد هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين كالآتي:

1.4 الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية.

2.4 الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية. ويتفرع منه الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير ملكية المصرف.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تُعزى إلى متغير التخصص.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الخبرة في مجال العمل.

الفرضية الفرعية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الحصول على دورات تدريبية.

5. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، ومن خلاله تم تعريف مجتمع وعينة الدراسة، تحديد أسلوب جمع وتحليل البيانات، وتجهيزها للتحليل الإحصائي. وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية التي تقع إدارتها الرئيسية في مدينة بنغازي وتعمل في المدينة وهما مصرف الوحدة ومصرف المتوسط. وقد حددت عينة الدراسة من موظفي هذه المصارف، من رؤساء وأعضاء لجان المراجعة، والمراجعين الداخليين، ومديري المصارف، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، وتم توزيع 100 استبانة على عينة الدراسة، استردت كلها إلا أنه تم استبعاد 11 لعدم اكتمال البيانات، ليصبح العدد النهائي لأفراد العينة 89 موظفًا والتي استخدمت في التحليل الإحصائي. استخدمت الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات لاختبار الفرضيات المقترحة في هذه الدراسة. وانقسمت الاستبانة إلى قسمين. القسم الأول جمعت من خلاله المعلومات الديمغرافية وهي ملكية المصرف، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة في مجال العمل، والدورات التدريبية. وخصص القسم الثاني من الاستبانة لربط جودة المراجعة الداخلية بأطراف الحوكمة تم صياغة ثلاثة أبعاد لربط جودة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية من حيث مهامها المشتركة مع التركيز على خصائص جودة المراجعة الداخلية في فقرات جميع الأبعاد ومهامها مع العمل المشترك بأطراف الحوكمة الثلاثة. البعد الأول والذي يمثل علاقة جودة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة وتم قياسه من خلال 12 فقرة، والبعد الثاني يمثل علاقة جودة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة وتم قياسه من خلال 13 فقرة، والبعد الثالث والأخير يمثل علاقة جودة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية. بعد تصميم الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس من قسم المحاسبة بالجمعيات الليبية وتم تعديلها وفقًا للملاحظات المقترحة للوصول إلى صيغتها النهائية، وبذلك تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة. أما فيما يتعلق بالصدق الداخلي فقد أجريت دراسة استطلاعية قوامها 30 استبانة وأوضح اختبار الاعتمادية أن الأبعاد الثلاثة تتمتع بمعادلات صدق داخلي عالية حيث أوضحت النتائج أن أقل بعد كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا يعادل 0.89. لتحديد أدوات التحليل المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي على أبعاد الدراسة والمتغيرات الديمغرافية وأوضحت نتائج تحليل كولموغوروف-سميرنوف أن الأبعاد الثلاثة والمتغيرات الديمغرافية جميعها تتبع التوزيع الطبيعي وهي تخضع للاختبارات المعملية لاختبار فرضيات الدراسة. وتضمن التحليل الإحصائي الإحصاء الوصفي لوصف المعلومات الديمغرافية على أساس العدد والنسبة المئوية، ووصف الأبعاد الثلاثة للدراسة مستخدمين الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والأهمية النسبية. أما فيما يتعلق باختبارات الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضيات واستخدم اختبار ت لعينة واحدة واختبار التباين ذو الاتجاه الواحد.

6. نتائج الدراسة

يستعرض هذا الجزء من الدراسة نتائج الإحصاء الوصفي للمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي المتعلق بأبعاد الدراسة، يليه قسم لمناقشة النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات وختامًا بالنتائج والتوصيات.

1.6 المعلومات الديموغرافية للمبحوثين

في هذه القسم، سيتم استعراض وتحليل الخصائص الشخصية للمبحوثين في الدراسة بهدف فهم مدى تأثير هذه الخصائص على قدرتهم في فهم المتغيرات والإجابة على التساؤلات المطروحة في الاستبيان، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها. تتناول الدراسة عددًا من الخصائص الشخصية مثل المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، ومدة الخدمة للمبحوثين، سيتم تقديم توزيع المشاركين وفقًا لهذه الخصائص.

جدول 1. يوضح المعلومات الديموغرافية للمبحوثين

الصفة	الفئة	التكرار	النسبة
ملكية المصرف	عام	58	65%
	خاص	22	25%
	مشترك	9	10%
	المجموع	89	100%
	دبلوم عالي	58	65%
	بكالوريوس	12	13%

20%	18	ماجستير	المؤهل العلمي
0%	0	دكتوراه	
1%	1	أخرى	
100%	89	المجموع	
56%	50	محاسبة	التخصص العلمي
22%	20	إدارة أعمال	
11%	10	تمويل ومصارف	
10%	9	أخرى	
100%	89	المجموع	الوظيفة الحالية
0%	0	رئيس أو عضو مجلس إدارة	
3%	3	رئيس أو عضو لجنة المراجعة	
26%	23	مراجع داخلي	
6%	5	مدير	
37%	33	رئيس قسم	
12%	11	محاسبة	
16%	14	أخرى	
100%	89	المجموع	الخبرة في مجال العمل
12%	11	أقل من 5 سنوات	
42%	37	من 6 إلى 10 سنوات	
17%	15	من 11 إلى 15 سنة	
29%	26	أكثر من 15 سنة	
100%	89	المجموع	هل تم الحصول على دورات تدريبية
82%	73	نعم	
18%	16	لا	
100%	89	المجموع	

يُمثل الجدول (1) الخصائص الديموغرافية للمبحوثين (89 فرداً)، وقد تبين أن 65% منهم يعملون في مصارف عامة، و25% في مصارف خاصة، و10% في مصارف مشتركة. كما أظهرت النتائج أن 65% يحملون دبلوماً عالياً، و13% بكالوريوس، و20% ماجستير، و0% دكتوراه، و1% أخرى. وهكذا، أظهرت النتائج أن 56% في تخصص المحاسبة، و22% في إدارة الأعمال، و11% في التمويل والمصارف، و10% أخرى. وفي الوظائف الحالية، أظهرت النتائج أن 37% رؤساء أقسام، و26% مراجعون داخليون، و12% محاسبون، بينما 6% مديرون، و3% رؤساء أو أعضاء لجان مراجعة، و0% رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة، و16% أخرى. كما أظهرت النتائج أن 42% لديهم خبرة من 6-10 سنوات، و29% أكثر من 15 سنة، و17% من 11-15 سنة، و12% أقل من 5 سنوات. وأخيراً، أظهرت النتائج أن 82% حصلوا على دورات تدريبية، مقابل 18% لم يتحصلوا على دورات تدريبية.

2.6 الإحصاء الوصفي لأبعاد علاقة جودة المراجعة بأطراف الحوكمة

في هذا القسم من الدراسة سيتم مناقشة أهم مقاييس الإحصاء الوصفي للأبعاد التي تمثل علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف الحوكمة والتي تتمثل في بعد علاقة جودة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة، وبعد علاقة جودة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية، وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية كما هو معروض في جدول رقم (2).

جدول رقم 2. الإحصاء الوصفي لأبعاد الدراسة

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
80%	0.07	4.02	البعد الأول: علاقة جودة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة
81%	0.05	4.03	البعد الثاني: علاقة جودة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة

البعد الثالث: علاقة جودة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية	3.80	0.06	76%
---	------	------	-----

من خلال جدول رقم (2) نلاحظ أن المتوسط العام للبعد الأول وهو علاقة جودة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة بلغ (4.02) بانحراف معياري (0.07)، بينما بلغت الأهمية النسبية للمحور 80%، ما يشير إلى موافقة عالية ومتجانسة من أفراد العينة على وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة. أما فيما يتعلق ببعد علاقة جودة المراجعة الداخلية بلجان المراجعة فقد بلغ متوسطه العام (4.03) بانحراف معياري (0.05)، بينما بلغت الأهمية النسبية له 81%، مما يعكس موافقة عالية من أفراد العينة على وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة. وفي البعد الأخير كشف عن الموافقة على علاقة جودة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية حيث بلغ متوسطه العام (3.80) بانحراف معياري (0.06)، بينما بلغت الأهمية النسبية له 76%، مما يعكس موافقة عالية من أفراد العينة على وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

3.6 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يستعرض هذا القسم نتائج التحليل الإحصائي الذي يتعلق باختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضيتها الفرعية بالإضافة إلى استعراض نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضيتها الفرعية.

1.3.6 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرضيات الثلاثة والتي تختبر العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة والتي تتمثل في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية.

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة في المصارف التجارية الليبية، فقد أظهر اختبار (T) للعينة الواحدة الخاصة بمتغير مجلس الإدارة قيمة $t = 18.081$ مع قيمة احتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بينهما. كما بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (4.0262) مع انحراف معياري قدره (0.5235)، مما يعكس تقديرًا مرتفعًا نسبيًا من قبل عينة الدراسة لأهمية دور جودة المراجعة الداخلية في دعم عمل مجلس الإدارة وتحقيق أهداف الحوكمة داخل المصارف التجارية الليبية. بالإضافة إلى ذلك يوضح جدول رقم (3) نتائج الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على وجود علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت قيمة $T = 19.580$ مع قيمة احتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ويعكس المتوسط الحسابي (4.0389) والانحراف المعياري (0.5006) درجة اتفاق مرتفعة لدى أفراد العينة حول قوة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وفعالية لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية. وأخيرًا جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية. فقد أظهرت النتائج أن اختبار (T) للعينة الواحدة الخاص بمتغير المراجعة الخارجية بلغ قيمة 11.739 مع قيمة احتمالية قدرها (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. كما بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (3.8069) مع انحراف معياري قدره (0.6485)، مما يعكس تقديرًا عاليًا من قبل عينة الدراسة لأهمية المراجعة الداخلية في دعم وتعزيز فعالية عمل المراجعة الخارجية.

جدول رقم 3. اختبار (T) الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية
الأولى	4.0262	0.5235	18.081	0.000
الثانية	4.0389	0.5006	19.580	0.000
الثالثة	3.8069	0.6485	11.739	0.000

2.3.6 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

يستعرض هذا القسم من الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تستكشف عما إذا كانت هناك فروقات جوهرية في أجوبة الباحثين تعزى للمتغيرات الديمغرافية مثل ملكية المصرف، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية، والدورات التدريبية فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة. جدول رقم (4) يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعًا لمتغير ملكية المصرف.

وتبين النتائج المدرجة في جدول (4)، نتيجة اختبار التباين الأحادي (F) الذي يعزى إلى متغير ملكية المصرف (عام – مشترك – خاص). وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين بلغت قيمة $F = 0.284$ ، وهي قيمة غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.753)، أي أكبر من (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وتُرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود

فروق جوهرية في إجابات المبحوثين فيما يتعلق بعلاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير ملكية المصرف. جدول رقم (5) يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 4. تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير ملكية المصرف

البيان	ملكية المصرف	العدد	قيمة f	القيمة الاحتمالية sig
ملكية المصرف	عام	58		
	خاص	22	0.284	0.753
	مشترك	9		

ويتضح من خلال الجدول (5) نتيجة اختبار التباين الأحادي (F) الذي يعزى إلى متغير المؤهل العلمي (دبلوم عالي- بكالوريوس - ماجستير-دكتوراة-أخرى). وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (F = 0.125) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقيمة الدلالة (Sig = 0.945)، أي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وثرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. جدول رقم (6) يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير التخصص العلمي.

جدول 5. تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي

البيان	المؤهل العلمي	العدد	قيمة f	القيمة الاحتمالية sig
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	58		
	بكالوريوس	12		
	ماجستير	18	0.125	0.945
	دكتوراة	0		
	أخرى	1		

ويبين الجدول (6)، نتيجة اختبار التباين الأحادي (F) الذي يعزى إلى متغير التخصص (محاسبة- إدارة أعمال - تمويل ومصارف- أخرى). وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (F = 1.596) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقيمة الدلالة (Sig = 0.196)، أي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وثرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير التخصص. جدول رقم (7) يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير الوظيفة الحالية.

جدول 6. تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير التخصص

البيان	التخصص	العدد	قيمة f	القيمة الاحتمالية sig
التخصص	محاسبة	50		
	إدارة أعمال	20		
	تمويل ومصارف	10	1.596	0.196
	أخرى	9		

ومن خلال ما تم عرضه في الجدول (7)، نتيجة اختبار التباين الأحادي (F) الذي يعزى إلى متغير التخصص (رئيس أو عضو مجلس إدارة - رئيس أو عضو لجنة المراجعة - مراجع داخلي - مدير - رئيس قسم - محاسب - أخرى). وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (F = 0.544) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقيمة الدلالة (Sig = 0.742)، أي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وثرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الوظيفة الحالية. جدول رقم (8) يوضح نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

جدول 7. تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير الوظيفة الحالية

البيان	الوظيفة الحالية	العدد	قيمة f	القيمة الاحتمالية sig
الوظيفة	رئيس أو عضو مجلس إدارة	0		
	رئيس أو عضو لجنة المراجعة	3		

0.742	0.544	23	مراجع داخلي	الحالية
		5	مدير	
		33	رئيس قسم	
		11	محاسب	
		14	اخرى	

يتضح من خلال الجدول رقم (8) نتيجة اختبار التباين الأحادي (F) الذي يعزى إلى متغير الخبرة في مجال العمل (أقل من 5 سنوات – من 6 إلى 10 سنوات – من 11 إلى 15 سنة - أكثر من 15 سنة). وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة F (0.851) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقيمة الدلالة (Sig = 0.740)، أي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وتُرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الخبرة في مجال العمل. جدول رقم (9) يوضح نتائج تحليل اختبار ت لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير الحصول على دورات تدريبية.

جدول 8. تحليل التباين في اتجاه واحد لاختبار دلالة الفروق تبعا لمتغير الخبرة في مجال الوظيفة

البيان	الخبرة في مجال الوظيفة	العدد	قيمة f	القيمة الاحتمالية sig
	أقل من 5 سنوات	11		
	من 6 إلى 10 سنوات	37		
عدد سنوات الخبرة	من 11 إلى 15 سنة	15	0.851	0.740
	أكثر من 15 سنة	26		

يتضح من خلال الجدول رقم (9) نتيجة اختبار (T) الذي يعزى إلى متغير الحصول على دورات (نعم -لا). وباختبار بلغت قيمة F (0.851) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقيمة (t=0.972) وقيمة الدلالة (Sig = 0.334)، أي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وعليه، تقبل الفرضية الصفرية وتُرفض الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في علاقة جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات تعزى إلى متغير الحصول على دورات.

جدول 9. اختبار (T) تبعا لمتغير الحصول على دورات

البيان	قيمة t	قيمة f	df	القيمة الاحتمالية Sig
الحصول على دورات	0.972	2.569	87	0.334

7. الخلاصة

يستعرض هذا القسم من الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بعلاقة جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة الاتي:

- أ. توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية بأطراف حوكمة الشركات (مجلس الإدارة – لجان المراجعة – المراجعة الخارجية).
- ب. توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية ودعم مجلس الإدارة لتقييم الأداء الداخلي وتحليل المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ت. يوجد دور لمجلس الإدارة في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية وتحسين الأنظمة والضوابط وتعيين مراجعين ذوي كفاءة علمية.
- ث. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وفعالية مجلس الإدارة مع تقدير مرتفع من عينة الدراسة.
- ج. توجد علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتعزيز الرقابة المالية والتشغيلية وضوح التقارير والالتزام الأخلاقي عبر لجان المراجعة.
- ح. يوجد إجماع من قبل أفراد العينة على مساهمة جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر ومتابعة التوصيات وتحسين الضوابط الداخلية بالتنسيق مع لجان المراجعة.
- خ. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة مع درجة اتفاق مرتفعة.
- د. هناك توافق على التنسيق بين جودة المراجعة الداخلية والخارجية في تحديد المخاطر، وتقليل التكرار، وتعزيز الشفافية، والحوكمة.
- ذ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ر. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة حول موضوع الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية والتي شملت (ملكية المصرف، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، الخبرة في مجال الوظيفة، الحصول على دورات تدريبية).

8. التوصيات

من أهم التوصيات العلمية والعملية فيما يتعلق بعلاقة جودة المراجعة الداخلية وأطراف الحوكمة.

- أ. إنشاء آلية دورية لتعيين مراجعين داخليين ذوي مؤهلات علمية عالية مع ضمان استقلالهم التام.
- ب. تطوير إجراءات إشراف مشتركة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية لمتابعة التوصيات والحد من المخاطر.
- ت. إقرار نظام تقارير مشتركة موحدة بين المراجعة الداخلية والخارجية لتقليل التكرار وتعزيز كفاءة العمليات.
- ث. تطبيق برامج تدريب موحدة لجميع مستويات الموظفين حول معايير جودة المراجعة الداخلية.
- ج. صياغة سياسات حوكمة مصرفية ليبية تربط أداء المراجعة الداخلية بمؤشرات الأداء الاستراتيجية لمجلس الإدارة.
- ح. إجراء تقييم سنوي لاستقلالية المراجعة الداخلية من قبل لجان المراجعة مع نشر النتائج لمجلس الإدارة.
- خ. رفع مستوى التأهيل والتدريب للمراجعين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة لزيادة ففعالية الرقابة الداخلية والمهنية.

المراجع

- بوتين، محمد (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- أحمد، عبد اللطيف الهادي محمد (2022). المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة ميدانية على مصارف الوحدة المنطقة الغربية. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، المجلد 17، ص: 1-26.
- إسماعيل، نمارق أزهرى أحمد إسماعيل، وإبراهيم، الوليد عثمان فرج إبراهيم (2021). جودة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً (دراسة ميدانية على بنك الخليج وبنك فيصل الإسلامي). المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 3، ص: 1-34.
- باشيخ، عبد اللطيف محمد، وبلقيش، محمد علوي (2014). العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات (دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية). مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 2، ص: 3-31.
- بوشمية، بدر (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 5، العدد 1، ص: 53-67.
- توام، زاهية (2022). تقييم جودة المراجعة الداخلية في المؤسسة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 2، ص: 73-87.
- عيسى، سمير كامل محمد (2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات: مع دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 1، العدد 45، ص: 1-57.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2013). أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، المجلد 33، العدد 4، ص: 25-84.
- المرعي، نبيه توفيق (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جدار.
- بلخادم، حنان (2016). أثر جودة التدقيق الداخلي على حوكمة الشركات - دراسة حالة مؤسسة مطاحن، رسالة ماجستير، الزيبان القنطرة.
- تلي، نور الإيمان (2020). العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي: دراسة عينة لمحافظي الحسابات بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
- عامر، أنس عبد القادر عياد (2020). تأثير تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في ليبيا: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
- مسعي، محمد فاطمة الزهراء، وقوبي، هشام (2020). تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على قيمة الشركة: دراسة عينة من الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2014-2018 (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح).
- يوسف، سميرة (2019). التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل الجودة الشاملة: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية.

Drogalas, G., Arampatzis, K., & Anagnostopoulou, E. (2016). The relationship between corporate governance, internal audit and audit committee: Empirical evidence from Greece. *Corporate Ownership & Control*, 14(1-4), 569–577. <https://doi.org/10.22495/cocv14i1c4art3>

Zehri, F., & Zgarni, I. (2020). Internal and external corporate governance mechanisms and earnings management: An international perspective. *Accounting and Management Information Systems*, 19(1), 33–64.